جامعة محمد لمين دباغين ـ سطيف 2

مخبر دراسات وأبحاث في حقوق الإنسان

بالتنسيق مع عمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية

ينظمان ندوة علمية تحت عنوان:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بين التهميش والتكريس

في ظل الاتفاقيات الدولية والدستور الجزائري على ضوء تعديل 2016

الإشكـــــــــــــــــــالية:

على الرغم من تأكيد الأمم المتحدة على فكرة الارتباط بين كافة أنواع حقوق الإنسان وضرورة التمتع بها على قدم المساواة، ظلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تعاني من مشكلة تهميشها مقارنة بالحقوق المدنية والسياسية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ففي السياق الدولي، ورد النص عليها ضمن وثيقتين منفصلتين، تضمنت الأولى ضمانات أكثر فاعلية مقارنة بالثانية، لاسيما ما تعلق بآلية الرقابة التي تخضع لها كل مجموعة من الحقوق وحجم الالتزامات المفروضة على الدول. ويعزى ذلك للنظرة الكلاسيكية لهذه المجموعة من الحقوق والتي اعتبرت من قبل البعض مجرد طموحات أو أماني لا ترقى إلى فرض التزامات حقيقية على عاتق الدول، لذلك نعتت بكونها حقوق الدرجة الثانية أو الجيل الثاني، بل وحتى حقوق الفقراء « Droits des pauvres / Pauvres droits ».

ولم تحُدْ التشريعات الوطنية عن هذه النظرة، فعلى الرغم من دَسْترَةِ معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها بقيت تعاني من هذه النظرة القاصرة.

وفي هذا الإطار، لم يشذ المشرع الجزائري عن هذه الوضعية، إذ تضمنت مختلف الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال النص على عدد معتبر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتة، بلغت أقصاها بموجب التعديل الدستوري الجديد (2016).

أخذًا في الحسبان محدودية تمتع الأفراد بهذه الفئة من الحقوق نتيجة عدم وجود آليات فعالة تمَكنهُم من ذلك، وخاصة الرقابة القضائية التي تعد أكبر ضمانة للحقوق بصفة عامة، والتي طالما استُبْعِدَت من مجال اختصاص القاضي نتيجة اعتبارات واهية ثَبَتَ عدم صحتها مع الوقت، وفي ظل التطورات الحاصلة على المستويين الدولي والداخلي، يطرح الإشكال حول: **مدى تمتع هذه الحقوق بضمانات ومدى خضوعها لآليات رقابية فعالة تحقق حمايتها، وتؤكد تكريسها على غرار ما تم توفيره للحقوق المدنية والسياسية؟**

وهل بإمكان القاضي الوطني أن يتصدى للتجاوزات التي يمكن أن تتعرض لها هذه الحقوق وأن يضمن التمتع الفعال بها؟ وفيما إذا كان تضمينها في الوثيقة الدستورية كاف بحد ذاته للتجسيد الحقيقي لها أم أن ذلك مرهون بإيجاد الوسائل الكفيلة بذلك.

الأهميـــــــــــــة:

تشهد الساحة الدولية والداخلية اهتماما متزايدا بمسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الصعيد الاجتماعي ترتفع أصوات مختلف الفئات للمطالبة بحقوقهم في السكن والحماية الصحية فضلا عن الحق في الحماية اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة. أما على الصعيد الاقتصادي فيسعى المستثمرون الى تحقيق حماية خاصة لاستثماراتهم ؛في ظل الجهود الكبيرة المبذولة دوليا وداخليا؛ وعلى وجه التحديد في ظل التعديل الدستوري الجديد الذي أطر لهذه الحقوق ونص عليها بشكل مستفيض أكثر من الدساتير السابقة؛ ليبقى التجسيد الفعلي لها محل نظر ومناقشة.

الأهـــــــــــــداف:

نسعى من خلال هذه الندوة تحقيق الأهداف التالية:

- عرض مكانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الاتفاقيات الدولية مقارنة مع الحقوق المدنية والسياسية.
- مدى توافر اليات حمايتها على المستويين الدولي والوطني وخاصة إمكانية إخضاعها للقضاء .
- البحث في كيفية استقبال وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه الفئة من الحقوق .
- عرض تطور التشريع الاساسي الجزائري فيما يخص تناوله لهذه الحقوق ومدى تكريسه لها .
- قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي تميز بتركيزه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقيام بالبحث في القوانين الخاصة التي تتناول هذه الحقوق وإن كانت تتوفر على آليات لحمايتها.
- الوصول إلى حوصلة حول درجة تكريس هذه الحقوق في القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية.